E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.7/1996/4
20 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة المخدرات
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا ، ١٦ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مبادىء وممارسات الوقاية الأولية والثانوية في برامج خفض الطلب

مشروع اعلان بشأن المبادىء التوجيهية لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات

مذكرة من المدير التنفيذي

ملخص

وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩٥ ، المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ ، والمتعلق بادماج مبادرات خفض الطلب في استراتيجية متماسكة لمكافحة تعاطي المخدرات ، أجرى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) مشاورات مع الحكومات والمنظمات الدولية المعنية ودعاها الى تبيان العناصر والأولويات الرئيسية لأنشطة خفض الطلب على المخدرات على الصعيد الدولي ، التي ترى أن من المفيد ادراجها في مشروع اعلان بشأن المبادىء التوجيهية لخفض الطلب . وقد انبثق ذلك القرار من مناقشات أجرتها اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين حول خفض الطلب غير المشروع على المخدرات . ويفيد الفصل الأول من هذه المذكرة عن الاجراءات الاضافية التي اتخذتها الأمانة ، بينما يرد في الفصل الثاني ملخص للاجراءات المطلوب أن تتخذها اللجنة حاليا . ويرد في المرفق الثاني عرض للمخطط الموسع لمشروع الاعلان ، الذي يجسد التعليقات والمقترحات المقدمة من الحكومات والمنظمات .

* E/CN.7/1996/1 .

V.96-80922

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٢
أولا - الاجراءات التي اتخذتها الأمانة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/١٦	٥ - ٨	٣
ثانيا - الاجراء المطلوب من لجنة المخدرات اتخاذه	٩ - ١١	٤
المرفقات		
الأول - المخطط المقترح المرفق بالمذكرة الشفوية الموجهة من الأمين العام طلبا لتعليقات من الحكومات والمنظمات		٦
الثاني - تعليقات ومقترحات أولية للنظر فيها عند اعداد مشروع اعلان بشأن المبادىء التوجيهية لخفض الطلب غير المشروع على المواد المخدرة		٨

مقدمة

١ - نظرت لجنة المخدرات ، أثناء دورتها الثامنة والثلاثين ، في مسألة خفض الطلب غير المشروع على المخدرات ضمن اطار البند ٤ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليها مذكرة من الأمانة بشأن المبادىء الأساسية لخفض الطلب (E/CN.7/1995/4) . وأثناء مناقشة المسألة ، أثنت اللجنة على المذكرة المقدمة من الأمانة ، اذ رئي أنها توفر مرجعا أساسيا لصوغ برامج خفض الطلب (E/1995/29 ، الفقرة ٣٨) .[١] وبالاضافة الى ذلك ، اعترفت اللجنة بأن المعاهدات الدولية الموجودة لمراقبة المخدرات والمخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مكافحة تعاطي المخدرات ،[٢] الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وبرنامج العمل العالمي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ،[٣] تمثل أساسا مناسبا لتنفيذ برامج خفض الطلب .

٢ - وأثناء مناقشتها مسألة خفض الطلب ، نظرت اللجنة أيضا في مسألة الجدوى المحتملة لمعاهدة دولية بهذا الشأن . وجرت دراسة هذا الموضوع في الفريق الاستشاري الدولي - الحكومي الذي شكله المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) لمساعدته على دراسة عدد من المواضيع المتصلة بتعاطي المخدرات ، التي طلبت اليه الجمعية العامة دراستها في قرارها ١٢/٤٨ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (انظر E/CN.7/1995/14 ، الفقرات ٦٢ - ٦٦) . ورأى الفريق الاستشاري أن خفض الطلب ميدان لا يتيسر فيه التقنين وتقرير التزامات رسمية كتلك التي قد تنشأ من أحكام اتفاقية ، بيد أن هذا الموضوع قد يسوغ وضع اعلان سياسي يجمع المبادىء

التوجيهية لخفض الطلب . وأبدى المدير التنفيذي موافقته على ذلك النهج ، كما وافقت اللجنة على أنه لا حاجة الى اتفاقية منفصلة بشأن هذا الموضوع ، وأبدت تأييدها لوضع اعلان دولي بشأن المبادىء التوجيهية لخفض الطلب يمكن للحكومات أن تطبقه بشكل مفيد في جهودها المبذولة لمكافحة الطلب غير المشروع على المواد المخدرة (E/1995/29 ، الفقرة ٤٠) .[١]

٣ - ولدى اختتام مناقشاتها المتعلقة بخفض الطلب ، أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع قرار عنوانه "ادماج مبادرات خفض الطلب في استراتيجية متماسكة لمكافحة تعاطي المخدرات" ، أصبح هو قرار المجلس ١٦/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ .

٤ - وفي الفقرة ٢ من قراره ١٦/١٩٩٥ ، طلب المجلس الى المدير التنفيذي لليوندسيب أن يضع ، بالتشاور مع الحكومات والمنظمات الممثلة في اللجنة بمراقبين ، مشروع اعلان بشأن المبادىء التوجيهية لخفض الطلب ، لعرضه على اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين ، ثم تقديمه عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة لاعتماده . وقد أعدت هذه المذكرة استجابة لذلك الطلب .

أولا - الاجراءات التي اتخذتها الأمانة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩٥

٥ - عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٢ من قرار المجلس ١٦/١٩٩٥ ، أرسلت الأمانة الى الحكومات والمنظمات مذكرة شفوية تطلب اليها فيها أن تبين ما تعتبره عناصر أساسية وأولويات لخفض الطلب الدولي على المخدرات ، وكذلك العناصر التي قد يكون من المفيد ادراجها في مشروع اعلان كهذا . وتيسيرا لتقديم المساهمات ، أحيل مع المذكرة الشفوية أيضا مخطط أولي مقترح لمشروع الاعلان (انظر المرفق الأول) ونسخة من المذكرة التي أعدتها الأمانة لدورة اللجنة الثامنة والثلاثين ، والمشار اليها في الفقرة ١ أعلاه .

٦ - وحتى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ ، تلقت الأمانة ردودا فنية متصلة بهذا الموضوع من ثماني دول (هي استراليا وبابوا - غينيا الجديدة ، بنغلاديش ، كندا ، كولومبيا ، المكسيك ، المملة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج) ، ومن وحدتين من وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة (هما اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادىء (الاسكاب) ومكتب شؤون الفضاء الخارجي) ، ومن معهد للبحوث (هو معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة) ، ومن وكالتين متخصصتين (هما منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية) ؛ وكذلك من منظمتين غير حكوميتين لهما مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (هما المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان والاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالوقاية من تعاطي المخدرات ومواد الادمان) .

٧ - وقد أدرجت التعليقات الفنية المتلقاة من الحكومات والمنظمات في المرفق الثاني تحت ما بدا أنه الأنسب من عناوين المخطط الأولي المقترح . وفي كثير من الحالات ، جرى توسيع المخطط الأولي

المقترح أصلا من الأمانة ليضم عناوين جديدة لازمة لاستيعاب الردود المتلقاة . ويشار في النص الى العناوين الجديدة بأنها كذلك . وقد استنسخ المخطط الأولي المقترح أصلا في المرفق الأول ، تيسيرا للمقارنة .

٨ - ويقدم المرفق الثاني صيغة موجزة للمقترحات المقدمة من الحكومات والمنظمات التي استجابت لطلب الأمين العام . ولم تبذل محاولة لتحليل تلك المقترحات أو لتقييم وجاهتها النسبية ، اذ يبدو واضحا أن هذا الأمر سابق لأوانه قبل تلقي مساهمات اضافية من الحكومات ، وقبل أن تتاح للجنة فرصة أولى لتقييم التقدم المحرز وتحديد مسار العمل اللازم اتباعه مستقبلا . ويتناول الفصل الثاني التعليمات الصادرة عن اللجنة بشأن الاجراءات التي يتعين أن تتخذها الأمانة في المرحلة الراهنة من تطور عملية صوغ الاعلان .

ثانيا - الاجراء المطلوب من لجنة المخدرات اتخاذه

٩ - ان العمل التحضيري الذي ينطوي عليه صوغ مشروع اعلان بشأن المبادىء التوجيهية لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات يماثل العمل اللازم لصوغ أي اتفاق أو بيان أو معاهدة دولية أو صك مشابه يتطلب توافقا في الآراء . وقد أدركت اللجنة هذه الحقيقة عندما طلبت أن يجري اعداد مشروع الاعلان بتشاور وثيق مع الحكومات والمنظمات الدولية المعنية . وعند الاقتراب من الخطوة التالية في عملية وضع مشروع الاعلان ، ربما تود اللجنة أن تفكر في الكيفية المثلى لبلوغ مثل هذا التوافق في الآراء ، بعد تبين المواقف التي ستمثل أساسا لمناقشة نص المشروع والتفاوض بشأنه . ويجدر في هذا الصدد تذكير اللجنة بأن هناك نصوصا توافقية موجودة ، منها المادة ٣٨ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ،[٤] بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢ ،[٥] والمادة ٢٠ من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ،[٦] وكذلك المادة ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ،[٧] الأحدث عهدا . وقد تكون مذكرة الأمانة بشأن المبادىء الأساسية لخفض الطلب (E/CN.7/1995/4) ، التي نظرت فيها اللجنة أثناء دورتها الثامنة والثلاثين ، مفيدة أيضا في تبين مجالات الاتفاق ، وستكون من ثم متاحة للجنة في دورتها التاسعة والثلاثين للرجوع اليها .

١٠ - وتمثل المقترحات الأولية المتلقاة من الحكومات والمنظمات حتى الآن خطوة أولى تفضي الى وضع مخطط عريض يمكن البناء على أساسه ، ولكنه لا يزال يحتاج الى كثير من التمحيص والمدخلات الاضافية قبل أن يصبح صالحا كأساس لاعلان . ومن ثم ، ينبغي أن ينظر الى المقترحات الواردة في المرفق الثاني على أنها مجرد نقطة انطلاق لمزيد من الارشادات الموجهة الى الأمانة بشأن الكيفية التي تود اللجنة أن تواصل بها عملها .

١١ - وثمة خيار ربما تود اللجنة النظر فيه ، وهو أن تطلب الى المدير التنفيذي لليوندسيب أن يشكل فريق خبراء ذا تمثيل جغرافي لاعداد مشروع مكتمل أول على أساس مدخلات اضافية من الحكومات والمنظمات المتخصصة . ويمكن أن يجتمع هذا الفريق قبيل نهاية عام ١٩٩٦ ، وأن يستند في مناقشاته

الى النصوص الموجودة وكذلك أي تعليقات اضافية تقدم الى الأمين العام عقب توجيه رسائل جديدة لطلب المساهمات . ومن شأن مشروع معد على هذا النحو أن يصلح أساسا للمناقشة في الدورة الأربعين للجنة .

الحواشي

(١) انظر **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩٥ ، الملحق رقم ٩** (E/1995/29) .

(٢) انظر **تقرير المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، فيينا ، ١٧ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.87.I.18) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٣) انظر مرفق القرار د إ - ٢/١٧ .

(٤) الأمم المتحدة ، **سلسلة المعاهدات** ، المجلد ٥٢٠ ، العدد ٧٥١٥ .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد ٩٧٦ ، العدد ١٤١٥٢ .

(٦) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، العدد ١٤٩٥٦ .

(٧) **الوثائق الرسمية لمؤتمر الم المتحدة المعني باعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، فيينا ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨** ، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.94.XI.5) .

المرفق الأول

المخطط المقترح المرفق بالمذكرة الشفوية الموجهة من الأمين العام طلبا لتعليقات من الحكومات والمنظمات

الأهداف

العنصر الرئيسي ١ - ايجاد التزام طويل الأمد بخفض الطلب غير المشروع على المواد المخدرة خفضا ذا شأن ، من خلال تغيير المواقف وأنماط السلوك ، خصوصا بين صفوف الشباب ، تجاه المواد المخدرة التي يمكن تعاطيها ، وذلك بصوغ برامج مناسبة ، ذات تمويل كاف ، وتنفيذها بصورة فعالة وتقييمها بعناية .

العنصر الرئيسي ٢ - ضمان اتباع نهج شامل متوازن ومنسق ازاء الطلب غير المشروع على المواد المخدرة ، يشجع التآزر والتعاون على كل مستويات المجتمع .

فهم مشكلة تعاطي المواد المخدرة

العنصر الرئيسي ٣ - اجراء تقييمات وطنية لتحديد أنواع المواد المخدرة الجاري تعاطيها والفئات التي تتعاطاها وكيفية ذلك التعاطي والأسباب الكامنة وراءه .

العنصر الرئيسي ٤ - الارتقاء بوعي عامة الناس بأثر تعاطي المواد المخدرة في المجتمع ككل ، من خلال قياس تكاليف ذلك التعاطي وعواقبه .

استهداف الفئات المحتاجة الى المساعدة

العنصر الرئيسي ٥ - تحديد فئات الناس الأشد حاجة الى تدخلات عاجلة .

العنصر الرئيسي ٦ - ضمان أن يكون أي تدخل ملبيا لاحتياجات الفئة المستهدفة ، من حيث كونه ملائما لثقافة تلك الفئة ومتناسبا مع الموارد المتاحة .

ادماج البرامج

العنصر الرئيسي ٧ - ادماج أنواع مختلفة من برامج خفض الطلب ، مثل برامج التوعية والعلاج والبرامج الأهلية ، بعضها مع بعض وكذلك مع برامج الصحة العامة .

العنصر الرئيسي ٨ - ادماج مسألة خفض الطلب غير المشروع على المواد المخدرة في البرامج الأخرى المضطلع بها في اطار اجتماعي - اقتصادي أعم .

تقييم البرامج

العنصر الرئيسي ٩ - تقييم عملية تنفيذ التدخلات وحصيلتها ، واستعمال نتائج ذلك التقييم في صوغ البرامج والسياسات المستقبلية .

التدريب

العنصر الرئيسي ١٠ - ادراج عنصر يتعلق بالمواد المخدرة في برامج التدريب المهني والفني للأشخاص الذين قد يؤدي عملهم الى الاحتكاك بمتعاطي المواد المخدرة .

أدوار المنظمات الدولية

العنصر الرئيسي ١١ - تحديد مهام اليوندسيب وغيره من هيئات الأمم المتحدة ، وكذلك دور المنظمات غير الحكومية .

المرفق الثاني

تعليقات ومقترحات أولية للنظر فيها عند اعداد مشروع اعلان بشأن المبادىء التوجيهية لخفض الطلب غير المشروع على المواد المخدرة

ألف - الديباجة (عنوان جديد)

التعليقات

ان استهلاك المواد المخدرة هو الدافع الى انتاجها والاتجار بها ، ومن ثم فان خفض الطلب يمثل حلا جذريا للمشكلة ، وإن كان طويل الأمد (المكسيك) .

ان الجهود الدولية المتعلقة بالمواد المخدرة تسترشد باطار يضم المعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة المواد المخدرة وبرنامج العمل العالمي . وسيكون الاعلان المتعلق بخفض الطلب اضافة هامة الى ذلك الاطار . ومن المهم في هذا الصدد تحديد شواغل - أو أضرار - معينة ، كيما يتسنى وضع التدابير المناسبة لمعالجتها (استراليا) .

ينبغي أن يشار ، على وجه الخصوص ، الى الفقرة ٤ من المادة ١٤ من اتفاقية ١٩٨٨ (المكسيك) .

يلزم التشديد على ضرورة أن تضطلع كل البلدان التي ينتشر فيها تعاطي المواد المخدرة بمسؤوليتها ، وأن تلتزم التزاما صريحا باعتماد برامج لاحداث انخفاض ملموس في استهلاك المواد المخدرة غير المشروعة في تلك البلدان (المكسيك) .

باء - التعاريف (عنوان جديد)

التعليقات

ينبغي ألا تتباين التعابير المستخدمة في الوثيقة مع المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تقرير لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية المعنية بالارتهان للعقاقير[1] لعام ١٩٩٣ ، كما ينبغي ايلاء الاعتبار الواجب لما أصدره اليوندسيب أو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، مثل منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ، من وثائق ذات صلة بهذا الموضوع (النرويج) .

جيم - الأهداف

العنصر الرئيسي ١ - ايجاد التزام طويل الأمد بخفض الطلب غير المشروع على المواد المخدرة خفضا ذا شأن ، من خلال تغيير المواقف وأنماط السلوك ، خصوصا بين صفوف الشباب ، تجاه المواد المخدرة التي يمكن تعاطيها ، وذلك بصوغ برامج مناسبة ، ذات تمويل كاف ، وتنفيذها بصورة فعالة وتقييمها بعناية .

التعليقات

نفضل استخدام كلمة "مستديم" بدلا من عبارة "طويل الأمد" ، ونقترح الاستعاضة عن عبارة "وتقييمها بعناية" بعبارة "وتقييمها تقييما ملائما" (المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان) .

العنصر الرئيسي ٢ - ضمان اتباع نهج شامل متوازن ومنسق ازاء الطلب غير المشروع على المواد المخدرة ، يشجع التآزر والتعاون على كل مستويات المجتمع .

التعليقات

تعمل استراتيجيات خفض الطلب ومراقبة العرض ضمن أطر تتسم بتقليل الأضرار قدر الامكان . وتقليل الأضرار قدر الامكان هو نهج يستهدف تقليل الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للكحول وسائر المواد المخدرة بتقليل ما يترتب على تناول المواد المخدرة من أضرار وأخطار على المجتمع والفرد أو الحد منها ، دون القضاء بالضرورة على ذلك التناول (استراليا) .

ينبغي للدول أن تعزز الوعي بالمجموعة المنوعة من استراتيجيات خفض الطلب ، وأن تشجع استحداث نهوج مبتكرة في خفض الطلب على المواد المخدرة ، بأن تنشىء محفلا لاجراء مناقشات مفتوحة وصريحة حول خيارات السياسة العامة (استراليا) .

يجب أن يكون من بين الأهداف الترويج لأسلوب حياة نظيف وصحي خال من تعاطي المواد المخدرة ، وكسب اقرار عالمي لذلك الأسلوب (الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالوقاية من تعاطي المخدرات ومواد الادمان) .

دال - فهم مشكلة تعاطي المواد المخدرة

العنصر الرئيسي ٣ - اجراء تقييمات وطنية لتحديد أنواع المواد المخدرة الجاري تعاطيها والفئات التي تتعاطاها وكيفية ذلك التعاطي والأسباب الكامنة وراءه .

التعليقات

لا يمكن القيام بتدخلات فعالة لاتقاء وتقليل تعاطي المواد المخدرة إلا اذا توفرت في حينه معلومات موثوقة وذات صلة بالموضوع تحدد طبيعة ونطاق المشاكل والآثار الصحية لتعاطي المواد المخدرة غير المشروعة. وينبغي الاستفادة من مختلف الأساليب البحثية، بما فيها رصد الانتشار الوبائي وسرعة تقييم الوضع وتقدير الاحتياجات (منظمة الصحة العالمية).

ينبغي للبحوث أن تبين أيضا أهداف التدخلات وآلياتها (تقدير الاحتياجات والموارد) (المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان).

من أجل فهم مشكلة تعاطي المواد المخدرة، ينبغي للتقييمات الوطنية أن تبين طبيعة ذلك التعاطي ونطاقه أيضا، وأن تبين الاتجاهات الناشئة والاتجاهات المتغيرة كيما يتسنى تحديد أولويات العمل (استراليا).

ان تعاطي المواد المخدرة هو نتيجة لعديد من المشاكل الشخصية والاجتماعية والأسرية المعقدة (بنغلاديش).

العنصر الرئيسي ٤ - الارتقاء بوعي عامة الناس بأثر تعاطي المواد المخدرة في المجتمع ككل، من خلال قياس تكاليف ذلك التعاطي وعواقبه.

التعليقات

يجب النظر الى مشكلة تعاطي المواد المخدرة غير المشروعة ضمن سياق اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي. فثمة تفاعل وترابط بين حجم المشاكل وتلك العوامل (النرويج).

ان المعرفة بالتكاليف والعواقب قد لا تؤدي في حد ذاتها الى الارتقاء بالوعي (منظمة الصحة العالمية).

هاء - الاستراتيجية العامة (عنوان جديد)

التعليقات

ينبغي صوغ وتنفيذ برامج خفض الطلب ضمن اطار خطة استراتيجية وطنية عامة (استراليا وكولومبيا والاسكاب). وينبغي أن تكون الخطط الوطنية شمولية النهج، وأن تحدد مقاصد واضحة وغايات وأهداف قابلة للقياس، تستند الى تقييم شامل للاحتياجات، لتعمل الأمم على تحقيقها (استراليا وكندا).

ينبغي ادماج برامج خفض الطلب في الخطط الأساسية الوطنية (النرويج ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة) .

يلزم اتباع نهج شامل متوازن ومنسق على الصعيد الدولي والوطني والاقليمي والمحلي في التصدي للطلب على المواد المخدرة وعرضها والاتجار بها بصورة غير مشروعة (كندا والمملكة المتحدة) .

يلزم أن تكون استراتيجيتا خفض الطلب ومراقبة العرض متكاملتين ومتضامتين (استراليا وبابوا - غينيا الجديدة وبنغلاديش والنرويج والاسكاب) .

ينبغي تشجيع التعاون والتآزر بين الجهات المعنية بخفض الطلب وتقليل العرض وانفاذ القوانين (كندا) .

ينبغي ربط الاستراتيجيات ودعمها بسياسة حكومية وبتوعية بالعواقب المباشرة وغير المباشرة . كما ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار فاعلية تكاليف أي نهج أو مبادرة يجري النظر فيهما ومدى قدرة البلد على تحمل أعبائهما (كندا) .

ينبغي أن تكون تدابير خفض الطلب مواءمة مع الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والاجتماعية الثقافية السائدة محليا (النرويج ومنظمة الصحة العالمية) .

ينبغي أن تكون لدى بؤر التنسيق الوطنية المعنية بخفض الطلب على المواد المخدرة موارد كافية من حيث الميزانية والعاملين وغير ذلك ، وأن تكون وظائفها ومسؤولياتها واضحة التحديد ، وأن تخول سلطات مناسبة للاضطلاع بتلك المسؤوليات (الاسكاب) .

واو - طبيعة برامج خفض الطلب (عنوان جديد)

التعليقات

ينبغي لسياسات وبرامج خفض الطلب :

(أ) أن تحدث وعيا باحتمالات الضرر المقترنة بتناول المواد المخدرة (استراليا) ؛

(ب) أن تتضمن تدابير لزيادة المعرفة بمخاطر تعاطي المواد المخدرة ، وأن تشجع على اتخاذ قرارات صائبة كخطوة أولى نحو تغيير المواقف وأنماط السلوك تغييرا فعليا (المملكة المتحدة) ؛

(ج) أن تشجع المجتمع على نبذ تعاطي المواد المخدرة (منظمة الصحة العالمية) ؛

(د) أن تروج بدائل لتعاطي المواد المخدرة تلبي الاحتياجات التي تخدمها تلك المواد (استراليا) ؛

(هـ) أن تكفل نوعية حياة جيدة لا تفضي الى نمو الفرد بدنيا فحسب بل ونفسانيا وفكريا وروحيا (بابوا غينيا الجديدة والمكسيك والاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالوقاية من تعاطي المخدرات ومواد الادمان) ؛

(و) أن تجسد الادراك الواجب للسمات الاجتماعية - الثقافية للأماكن التي تجرى فيها الحملات ، مع ضمان تقاسم المسؤولية بين جميع قطاعات المجتمع (المكسيك) ؛

(ز) أن تحرص على تفادي توجيه اشارات غير ملائمة لا تستند الى المعارف العلمية (المكسيك) ؛

(ح) أن تبني سجايا فردية ومجتمعية تحد من الاحتياجات التي قد يلبيها تناول المواد المخدرة (استراليا) ؛

(ط) أن تعزز الوقاية الأولية ، بأن تضم مجموعة واسعة من النهوج والتدخلات (التوعية بواسطة أفراد من الجيل ذاته وبواسطة المجتمع المحلي ، ونهوج قائمة على وسائط الاعلام الجماهيرية ، الخ) ، مع تركيز شديد على اشراك المجتمع المحلي (منظمة الصحة العالمية) ؛

(ي) أن تلبي كل احتياجات الأفراد الذين يتعاطون المواد المخدرة واحتياجات أسرهم ، وتقلل من احتمالات العدوى بفيروس القصور المناعي البشري (منظمة الصحة العالمية) ؛

(ك) أن تأخذ في الاعتبار التغاير الاكلينيكي للأفراد المتأثرين ، وأن تقلل احتمال النكوص قدر الامكان ، من خلال مراقبة كل حالة واعادة ادماج المتعاطين في المجتمع (المكسيك) ؛

(ل) أن تكفل عدم ممارسة التمييز ضد المدمنين التائبين (منظمة العمل الدولية) ؛

(م) أن تزيد من الأهمية التي يوليها الأفراد للصحة والبيئة ، ومن احساس الأفراد بالمسؤولية عن سلوكهم ورفاههم (استراليا) ؛

(ن) أن تتضمن تدابير وقائية تتخذ في أماكن العمل ، أو تتعلق بوقت الفراغ أو الأنشطة الثقافية (النرويج) ؛

(س) أن تسلم بأن الارتهان للمواد المخدرة هو مشكلة صحية ، وبأن العلاج واعادة التأهيل أفضل من التدابير التأديبية أو الحبس (منظمة العمل الدولية) ؛

(ع) أن تقوم على نهج شامل ازاء كل ما يمكن أن يضر من مواد ذات تأثير نفساني ، بما في ذلك الكحول والتبغ والمذيبات ، خصوصا بالنظر الى تعاطي مواد ادمان متعددة وتعاطي مواد خاضعة للرقابة حصل عليها بصورة مشروعة ولكن استخدمت بصورة غير صحيحة (النرويج والمجلس الدولي للكحول ومواد الادمان ومنظمة الصحة العالمية) .

زاي - استهداف الفئات المحتاجة الى المساعدة

العنصر الرئيسي ٥ - تحديد فئات الناس الأشد حاجة الى تدخلات عاجلة .

التعليقات

من الضروري جدا اجراء تقييمات موضعية ومفصلة لتعاطي المواد المخدرة ضمانا لأن تكون البرامج مفيدة وجذابة للفئات المستهدفة (منظمة الصحة العالمية ، المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان) .

ينبغي لعملية الاستهداف أن تأخذ في الاعتبار أن الفئات المحتاجة الى المساعدة تختلف من حيث حاجتها الى تدابير وقائية أولية أو ثانوية أو ثالثية (المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان) .

يجب أن تتضمن برامج خفض الطلب حملات معينة تستهدف الجماعات والأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر (المكسيك) .

العنصر الرئيسي ٦ - ضمان أن يكون أي تدخل ملبيا لاحتياجات الفئة المستهدفة ، من حيث كونه ملائما لثقافة تلك الفئة ومتناسبا مع الموارد المتاحة .

التعليقات

رغم موافقتنا على أن تكون التدخلات هادفة حسبما هو مقترح ، نرى أنه ينبغي ادراج عبارة تتناول المبادىء الأساسية المتعلقة باحترام حقوق الانسان ومعاملة الفئة المستهدفة بتوفير واحترام (المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان) .

ينبغي لبرامج خفض الطلب أن تأخذ في الاعتبار :

(أ) الاطار الثقافي الخاص لكل بلد أو اقليم أو منطقة يراد تنفيذها فيها ، وكذلك ثقافة أهالي تلك المنطقة أو فئات معينة منهم وحساسياتهم الثقافية (استراليا) ؛

(ب) الحساسية الطائفية والمجتمعية ، وخصوصا مدى استعداد الفئة المستهدفة لتقبل البرامج الجاري النظر فيها ، ومدى قدرة مقدمي الخدمات على تنفيذ البرامج اللازمة ومدى وجود الأجهزة المساندة (كندا) .

ينبغي للبرامج أن تحدد أهدافا واقعية ضمن اطار زمني قابل للقياس ، وأن تستهدف مشاكل وفئات محددة بوضوح (استراليا) .

حاء - ادماج البرامج

العنصر الرئيسي ٧ - ادماج أنواع مختلفة من برامج خفض الطلب ، مثل برامج التوعية والعلاج والبرامج الأهلية ، بعضها مع بعض وكذلك مع برامج الصحة العامة .

التعليقات

ينبغي اضافة عبارة "وانفاذ القوانين" بعد عبارة "الصحة العامة" (المملكة المتحدة) .

يلزم تناول المنافع المحتملة لادماج السياسات والبرامج المتعلقة بتناول مواد الادمان على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي ، مع مراعاة شيوع تعاطي مواد مخدرة متعددة بين الأشخاص الذين يتعاطون مواد الادمان (كندا) .

ان وجود سياسة متكاملة يمثل أداة أساسية لتعزيز الرعاية الصحية ، بصرف النظر عن الوضعية القانونية لكل من المواد المخدرة . ومن المهم ألا تكتفي تلك السياسات بالتركيز على المنافع الصحية العامة لمراقبة المواد المخدرة ذات التأثير النفساني ، بل ينبغي لها أيضا أن تولي الاهتمام الواجب لحقوق ومسؤوليات الأفراد فيما يتعلق بأساليب حياتهم وصحتهم (منظمة الصحة العالمية) .

ينبغي ادماج عملية تطوير الخدمات العلاجية للمشاكل المتصلة بالمواد المخدرة في خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة العامة وخدمات الصحة العقلية . فثمة أنشطة كثيرة يمكن تنفيذها على أفضل نحو في سياق الرعاية الأولية (استراليا ، منظمة الصحة العالمية) .

العنصر الرئيسي ٨ - ادماج مسألة خفض الطلب غير المشروع على المواد المخدرة في البرامج الأخرى المضطلع بها في اطار اجتماعي - اقتصادي أعم .

التعليقات

ينبغي ادماج البرامج المتعلقة بتعاطي المواد المخدرة في البرامج التي تعالج أهم المسائل الاجتماعية الطابع ، مثل الفقر والاسكان والبطالة والتنمية الريفية والحضرية (النرويج) .

طاء - تنفيذ البرامج (عنوان جديد)

التعليقات

يجب اقامة علاقات شراكة بين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة ، وينبغي الاعتراف بالتدابير المجتمعية وتشجيعها (بنغلاديش ، كندا) .

ينبغي عدم اغفال أهمية المجتمع المحلي في تنفيذ أنشطة الوقاية الأولية على مختلف المستويات (معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة) .

ينبغي الاستفادة من أحدث التكنولوجيات ، مثل الاتصالات الساتلية ، في توصيل حملات الوقاية من المواد المخدرة الى أكبر عدد ممكن من الناس (مكتب شؤون الفضاء الخارجي) .

ياء - تقييم البرامج

العنصر الرئيسي ٩ - تقييم عملية تنفيذ التدخلات وحصيلتها ، واستعمال نتائج ذلك التقييم في صوغ البرامج والسياسات المستقبلية .

التعليقات

ان تقييم البرامج عملية هامة لأنها يمكن أن تؤدي الى مزيد من تطوير البرامج وتنقيحها ، كما يمكن أن تشكل أساسا يرتكز عليه في ترويج برامج مماثلة في أماكن أخرى . واذا تبين أن البرامج غير مجدية ، فينبغي عندئذ اتخاذ تدابير إما لوقف البرنامج وإما لاعادة صوغه . ويمكن أيضا التأكد مما اذا كانت هناك أي آثار سلبية للبرنامج ، أي ما اذا كان يسبب أضرارا غير مقصودة . ويلزم اعادة تقييم البرامج دوريا ، على أن يؤخذ في الاعتبار تغير المواقف والظروف (استراليا) .

يلزم أن يكون تقييم النهوج والتدخلات ، من حيث تصميمها وآليتها وأثرها ، عملية متواصلة (المكسيك ، منظمة الصحة العالمية) .

التقييم عملية هامة ، ولكنه يلزم أن يكون ملائما وذا صلة بالموضوع ، وينبغي تعميمه على جمهور واسع ، وينبغي نشر النتائج في شكل قابل للاستعمال ، كيما تكون المعلومات والمعارف قابلة للنقل . كما يجب أن يكون مناسبا لحجم المشروع وأهدافه وطاقته العملية (المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان) .

ينبغي أن يكون صوغ السياسات والبرامج وتنفيذها قائمين على بحوث وعملية تقييم شاملة ومدعومين بها .

كاف - التدريب

العنصر الرئيسي ١٠ - ادراج عنصر يتعلق بالمواد المخدرة في برامج التدريب المهني والفني للأشخاص الذين قد يؤدي عملهم الى الاحتكاك بمتعاطي المواد المخدرة .

التعليقات

يمكن التشديد على ضرورة وضع أدلة تدريب جيدة . ويمكن لليوندسيب أن يؤدي خدمة جليلة بجلب خبراء من مختلف المناطق ليقوموا بوضع أدلة التدريب معا . ومع أن مواد التدريب المأخوذة من منطقة ما ، أو حتى بلد ما ، لا يمكن أن تعتمدها منطقة أخرى أو بلد آخر ببساطة ، فان هناك جوانب تشترك فيها البشرية كلها في مجالي التوعية واسداء المشورة الطبية (بابوا غينيا الجديدة) .

ينبغي ادراج تقنيات التقييم في أنشطة التدريب المتعلقة بدرء المشاكل المتصلة بالمواد المخدرة ، تعزيزا لفاعلية التكاليف . ولتثقيف اخصائيي الرعاية الصحية ، وكذلك مديري الخدمات الصحية واداريها ومقرري السياسات الصحية ، دور حاسم في صوغ وتنفيذ سياسات وقائية وعلاجية شاملة وفي توفير الموارد (منظمة الصحة العالمية) .

يجب أن تكون هناك برامج لتدريب الموارد البشرية المتخصصة ، ضمانا لسلامة نقل التوجيهات الوقائية وكشف حالات التعاطي وعلاجها على النحو المناسب (المكسيك) .

مع الاعتراف بضرورة وجود عنصر يتعلق بالمواد المخدرة في برامج التدريب المهني والفني ، ثمة حاجة الى تدريب الموظفين المتخصصين في خفض الطلب على مهارات معينة . اذ يلزم ادراج مهارات التنمية الاجتماعية في تدريب أولئك الموظفين ، كما ينبغي عدم اغفال الاحتياجات التدريبية للجماعات الأهلية والتطوعية ، التي يشارك ، أو يمكن اشراك ، الكثير منها في جوانب من أنشطة خفض الطلب على المواد المخدرة (الملجس الدولي للكحول ومواد الادمان) .

لام - التعاون الدولي (عنوان جديد)

التعليقات

ينبغي اقامة صلات دون اقليمية بين بؤر التنسيق الوطنية ، بغية نشوء تعاون بين البلدان ذات المشاكل والخبرات المشتركة في مجال خفض الطلب على المواد المخدرة ، كما ينبغي تدعيم التعاون الاقليمي ، مع التشديد على التشاور وعلى اتباع نهج قائم على المشاركة ، من أجل ترويج أنشطة خفض الطلب على المواد المخدرة (كندا ، الاسكاب) .

ينبغي للجهود الوطنية والدولية المبذولة لمعالجة مشكلتي تناول المواد المخدرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة أن تستفيد الى أقصى قدر ممكن من تجارب البلدان والوكالات الأخرى وخبراتها الفنية وتكنولوجياتها وانجازاتها، بتقاسم ما سلف ذكره بأية وسائل مناسبة وفعالة في حدود الموارد المتاحة .

جيم - أدوار المنظمات الدولية

العنصر الرئيسي ١١ - تحديد مهام اليوندسيب وغيره من هيئات الأمم المتحدة ، وكذلك دور المنظمات غير الحكومية .

التعليقات

ينبغي لليوندسيب :

(أ) أن يقدم المساعدة في مجال تخطيط المشاريع ، آخذا في الاعتبار السياق الثقافي الخاص الذي سيعمل المشروع فيه ، وأن يساعد البلدان على تقييم طبيعة تعاطي المواد المخدرة ونطاقه ؛

(ب) أن يساعد البلدان على صوغ استراتيجيات لمعالجة المشاكل المتبينة وعلى تحديد أولويات تلك الاستراتيجيات ؛

(ج) أن يزود البلدان بمعلومات عن أنشطة خفض الطلب ، الناجحة منها وغير الناجحة ، في البلدان الأخرى ؛

(د) أن يقدم نماذج للموارد المتاحة ويساعد على تكييف تلك الموارد لتلائم الظروف والثقافات الخاصة للبلدان ؛

(هـ) أن يقدم ، في حدود ما تسمح به الموارد ، مساعدات مالية للمشاريع ، وكذلك التدريب ؛

(و) أن ينسق أنشطة وكالات الأمم المتحدة في ميدان خفض الطلب ؛

(ز) أن يكفل تكاملية الجهود والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة ؛

(ح) أن يشجع سائر وكالات الأمم المتحدة على ادراج عناصر تتعلق بخفض الطلب على المواد المخدرة في برامجها واستراتيجياتها ؛

(ط) أن يعزز المعرفة بمجموعة الأنشطة الممكنة ضمن نطاق خفض الطلب ، وأن يشجع البحوث المبتكرة في مجال المواد المخدرة (استراليا) .

ينبغي لليوندسيب أن يكون شديد الانتقائية في الاضطلاع ببرامج ومشاريع خفض الطلب التي يتولى تنفيذها بنفسه ، وأن يعمل بالأحرى من خلال مؤسسات أخرى في المنظومة (النرويج) .

ينبغي لليوندسيب أن يعمل كمركز للاعلام والبحث وتبادل المعلومات ، فيما يتعلق باستراتيجيات وبرامج خفض الطلب الناجحة (المكسيك) .

من الأهمية بمكان اشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية ، وادماج الجوانب المختلفة لخفض الطلب ، وصوغ استراتيجيات مشتركة بين البلدان على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، وتعاون المنظمات الدولية - الحكومية تعاونا وثيقا لزيادة فاعلية برامج خفض الطلب على المواد المخدرة ولتفادي الازدواجية التي لا داعي لها .

ينبغي اعطاء دور مركزي لعمل لجنة التنسيق الادارية ولجنتها الفرعية المعنية بمكافحة المخدرات . ولعله من المناسب أيضا اشراك المنظمات غير الحكومية ، ربما من خلال لجنة نيويورك للمنظمات غير الحكومية المعنية بتعاطي المخدرات ومواد الادمان ولجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمخدرات ، بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الفرعية . ومن المهم أيضا أن تكون هناك اتفاقات عملية بين منظمات الأمم المتحدة بشأن العمل معا حيثما تتداخل مهام ولاياتها . ومن ثم ، فان لوجود مبادىء واضحة للعمل التعاوني أهمية مماثلة لأهمية الولايات الرسمية ذاتها . وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية ، يلزم اعطاؤها موقعا في عملية صوغ أنشطة خفض الطلب ، وكذلك في تقديم الخدمات . اذ ان خفض الطلب يعتمد على مشاركة المجتمع المحلي ودعمه ، وتهيء المنظمات غير الحكومية سبيلا الى ذلك . ومن ثم ، ينبغي أن يكون لها دور على صعيدي صوغ الأنشطة وتنفيذها (المجلس الدولي للكحول ومواد الادمان) .

ينبغي أن يكون هناك اتصال وتنسيق فعالان بين الهيئات الدولية ، وألا يقتصر هذا على هيئات الأمم المتحدة ، مثل منظمة الصحة العالمية ، والمنظمات غير الحكومية بل يشمل أيضا الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومركز الرصد الأوروبي لشؤون المخدرات والادمان عليها . وقد اقترح مركز الرصد الأوروبي هذا برنامجا لاستبانة وتقييم أنشطة جمع المعلومات التي تضطلع بها الهيئات الدولية ، كما يعمل على وضع مكنز متعدد اللغات (المملكة المتحدة) .

الحواشي

(أ) لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية المعنية بالارتهان للعقاقير ، التقرير الثامن والعشرون ، سلسلة التقارير التقنية لمنظمة الصحة العالمية ، العدد ٨٣٦ (جنيف ، منظمة الصحة العالمية ، ١٩٩٣) .